بلدية المفرق الكبرى

تقرير تقييم الاحتياجات المجتمعية
في مدينة المفرق الكبرى
2025

تم إعداد هذا التقرير ضمن مبادرة تطوعية بين منصة مورق ودائرة التنمية المحلية في بلدية المفرق

مورق MUREQ

جدول المحتويات

جدول المحتويات 2

جدول الأشكال 3

المقدمة: مسح احتياجات المجتمع المحلي في بلدية المفرق 4

منهجية العمل 7

نتائج مسح الاحتياجات 8

البيانات الديمغرافية للمشاركين 8

تقييم الخدمات الأساسية والبنية التحتية 9

الحدائق والمناطق الخضراء 9

الشوارع والطرق 11

التخطيط العمراني 12

إدارة مياه الأمطار 14

البيئة وإدارة النفايات والصرف الصحي 14

الأولويات التنموية 16

الموازنة والاستثمار 19

التماسك الاجتماعي 20

تقييم خدمات البلدية الإجرائية (المعاملات الداخلية) 21

مجالات التطوع والمشاركة المجتمعية 23

النتائج العامة 26

التوصيات الاستراتيجية للبلدية والشركاء المحليين 28

المشاريع والمبادرات المقترحة 31

جدول الأشكال

شكل 1: جنس المشاركين 8
شكل 2: الحالة الاجتماعية للمشاركين 8
شكل 3: جنسية المشاركين 8
شكل 4: عمر المشاركين 8
شكل 5: مدة الإقامة في المفرق 8
شكل 6: مستوى الرضا عن الخدمات الأساسية والبنية التحتية 9
شكل 7: مستوى الرضى عن نظافة الأحياء والشوارع 14
شكل 8: أهم الأولويات البيئية 15
شكل 9: الأولويات القصوى للعمل التنموي 16
شكل 10: نوع المشاريع المفضلة والمدرة للدخل 17
شكل 12: نوع الدعم للانخراط في المشاريع المدرة للدخل 17
شكل 12: التماسك الاجتماعي في مدينة المفرق 20
شكل 13: أهم الأنشطة أو المبادرات التي تعزز التماسك الاجتماعي في المفرق 21
شكل 14: مستوى تعامل البلدية وجودة الخدمات الإجرائية 22
شكل 15: أنشطة المشاركة المجتمعية المفضلة 23

المقدمة: مسح احتياجات المجتمع المحلي في بلدية المفرق

في إطار سعي بلدية المفرق المستمر لتحسين جودة الحياة لسكانها وترشيد عملية التخطيط للخدمات والمشاريع، تم تنفيذ مسح لاحتياجات المجتمع المحلي في مدينة المفرق في الفترة الممتدة بين أيلول (9) وكانون الأول (12) من العام 2025 بواسطة أداتين. **الأولى**: "استبيان تقييم الاحتياجات المجتمعية" لعام 2025. يُمثّل هذا الاستبيان أداة استطلاع مباشرة ضمن جهود البلدية لتعزيز التخطيط التشاركي في التنمية المحلية عبر جمع آراء وملاحظات السكان حول الخدمات المقدمة والأولويات التنموية المأمولة، فضلا عن استكشاف أفق التعاون بين المجتمع المحلي والبلدية لتنفيذ مبادرات محلية ذات أثر مجتمعي فاعل. **الثانية**: المقابلات المعمقة مع خبراء مطلعين على تحديات الإدارة المحلية والتنمية في مدينة المفرق من قطاعات الإدارة المحلية والمجتمع المدني الأردني والقطاع الخاص. ستسهم نتائج المسح في جهود البلدية الرامية إلى تحسين كفاءة توزيع الموارد وتوجيه المشاريع نحو المجالات ذات الأثر الأكبر على جودة الحياة.

أهمية الاستبيان

يأتي هذا الاستبيان كأداة تخطيط استراتيجية وأداة علمية لقياس رضا السكان عن الخدمات البلدية وتحديد الفجوات في البنية التحتية والبيئة والنظافة العامة. إضافة إلى استكشاف فرص التطوع والمشاريع المدرة للدخل التي يمكن للبلدية دعمها ضمن إمكاناتها. يمكن تلخيص أهمية الاستبيان في الأسباب الآتية:

- **الاستجابة الفعلية لاحتياجات المجتمع:** يضمن توجيه الموارد المحدودة نحو المشاريع والخدمات التي تمس حاجة السكان بشكل مباشر، مما يعزز من فاعلية الإنفاق ورضا المواطنين.
- **تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية:** يشعر السكان بأنهم شركاء حقيقيون في عملية التطوير المحلي، مما يبني جسوراً من الثقة بين المجتمع المحلي والبلدية.
- **تحديد أولويات التنمية:** يساعد في ترتيب الأولويات بناءً على تصويت المجتمع نفسه، بدلاً من الاعتماد فقط على التقديرات الفنية.

- **استكشاف فرص جديدة:** يكشف عن مجالات للتطوع، ومبادرات مدرة للدخل، وفرص لتعزيز التماسك الاجتماعي، قد لا تكون ظاهرة من خلال القنوات التقليدية.
- **تقييم الأداء:** يوفر تغذية راجعة قيمة حول جودة الخدمات الإجرائية والتعامل المباشر مع المواطنين، مما يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف في أداء البلدية.

أهمية المقابلات المعمقة

تعتبر المقابلات المعمقة أداة بحثية نوعية متقدمة، تكمل ما تقدمه الاستبيانات الكمية من بيانات، حيث تسمح بالحصول على فهم أعمق وأكثر ثراءً للظواهر المجتمعية والإدارية. وفي إطار تقييم الاحتياجات المجتمعية وتطوير جودة الحياة في محافظة المفرق، مثّلت المقابلات التي أجريت مع 11 خبيرًا وممثلاً مؤسسياً بين 5 و13 تشرين الثاني/نوفمبر مكونًا حيوياً في عملية التشخيص التشاركي، وذلك للأسباب التالية:

- **تعميق الفهم للسياق والتحديات المعقدة:** تكشف المقابلات المعمقة "لماذا" و "كيف" تحدث التحديات المجتمعية والإدارية في المدينة والتي برزت خلال الاستبيان المجتمعي.
- **استكشاف وجهات نظر أصحاب القرار والجهات الفاعلة:** مكّنت المقابلات من الوصول مباشرةً إلى صناع القرار والمؤثرين في المشهد المحلي الذين قدموا رؤاهم الاستراتيجية والأولويات التنموية والإدارية من وجهة نظرهم. فضلا عن ممثلي المجتمع المدني الذين قدموا تجاربهم في تنفيذ المشاريع الميدانية، وطبيعة علاقتها التشاركية مع البلدية، وأخيرا استكشاف دور القطاع الخاص في التنمية المحلية، ومعوقات الاستثمار، وآراء الخبراء ذوي العلاقة حول الخدمات المقدمة.
- **جمع المعرفة الضمنية والتجارب العملية:** يمتلك الخبراء والممارسون معرفة متراكمة ("Know-how") وخبرات عملية لا يمكن الحصول عليها عبر الأسئلة المغلقة في الاستبيان. هذه المعرفة تشمل: دروس مستفادة من مشاريع سابقة (ناجحة أو فاشلة)، شبكات العلاقات والمؤثرين المحليين الذين يمكن التعاون معهم، رؤى حول الحلول المبتكرة أو التعديلات الإجرائية الممكنة التي قد تكون أكثر فعالية وفعالية من حيث التكلفة.

التكامل بين الأدوات الكمية والنوعية

تمثل المقابلات المعمقة مع الخبراء الجانب النوعي الغني الذي يغني ويدعم البيانات الكمية التي يوفرها الاستبيان المجتمعي. بينما يعطينا الاستبيان خريطة واسعة للمشاعر والاتجاهات العامة، تمنحنا المقابلات خرائط تفصيلية وعميقة للمسارات والتضاريس الخفية التي تحدد شكل تلك الخريطة العامة. هذا التكامل بين المنهجيتين هو ما يمكن البلدية من وضع خطة عمل واقعية، مستنيرة، وقابلة للتنفيذ، تأخذ في الاعتبار ليس فقط مطالب المجتمع، ولكن أيضاً الإمكانيات المؤسسية والقيود البنيوية والخبرات العملية المتراكمة لدى جميع الأطراف الفاعلة في محافظة المفرق. وبذلك، تتحول عملية التخطيط من رد فعل على شكاوى إلى عملية استباقية تشاركية قائمة على التشخيص الدقيق والفهم الشامل.

أهداف مسح الاحتياجات المجتمعي

تم تصميم المسح ليغطي مجموعة من المحاور الرئيسية التي تمثل أركان التنمية المحلية المستدامة، وتشمل:

- تقييم الخدمات الأساسية والبنية التحتية.
- البيئة والنظافة العامة.
- الأولويات التنموية.
- التماسك الاجتماعي.
- المشاريع التنموية المدرة للدخل.
- تقييم تعامل البلدية وجودة الخدمات الإجرائية.
- مجالات التطوع والمشاركة المجتمعية.

منهجية العمل

1. **أداة (1) الاستبيان الإلكتروني:** تم تصميمه باستخدام منصة KoBoToolbox لضمان كفاءة جمع البيانات وتحليلها.
   - **المحتوى:** غطى الاستبيان تسعة أقسام رئيسية شملت البيانات الديموغرافية، وتقييم الخدمات الأساسية، والبيئة، والأولويات التنموية، والتماسك الاجتماعي، والمشاريع المدرة للدخل، وتقييم خدمات البلدية، والمشاركة المجتمعية.
   - **نطاق التوزيع:** خلال جمع البيانات تم توزيع الرابط الإلكتروني للاستبيان بالتعاون مع القادة المجتمعيين لضمان وصوله لشرائح متنوعة من السكان ضمن الخطوات التالية:
     - اختيار 10 جمعيات محلية تتمتع باتصال واسع مع شرائح المجتمع المحلي المختلفة، والتي أبدت موافقة وحماس لمشاركة الاستبيان مع قواعدهم البيانية.
     - التواصل والاجتماع مع رؤساء وممثلي الجمعيات وشرح الهدف من النشاط وأقسام الاستبيان.
     - نشر الاستبيان وتوزيعه بين سكان المفرق خلال 5 أيام في الفترة الممتدة بين 29\9-3\10
     - متابعة عدد الإجابات المرسلة من المشاركين ونسب تغطيتها للفئات المختلفة (الذكور، الإناث، الأردنيين، السوريين) وتوجيه الجمعيات لاستهداف الفئات الأقل تمثيلاً.
2. **أداة (2) المقابلات المعمقة:** خلال التقييم تم تنفيذ 11 مقابلة معمقة خلال الفترة الممتدة بين 5-13/ تشرين الثاني. شملت المقابلات 6 ممثلين لجمعيات ومنظمات ومراكز تنموية في المجتمع المدني في المفرق، 4 خبراء في مجالات متنوعة في الإدارة المحلية وهم ***رئيس بلدية المفرق، رئيس مجلس محافظة المفرق، ممثلين لمديرية الأشغال العامة، ودائرة الخدمات الهندسية في البلدية، وممثل للقطاع الخاص***. يمتلك الخبراء اطلاع واسع ومعمق على واقع جودة الحياة في محافظة المفرق وضمن مجالات اختصاصاتهم وأعمالهم. استخدم برنامج Atlas Ti لتحليل مخرجات المقابلات. لمزيد من التفاصيل حول الخبراء يمكن الاطلاع على الملحق ب.

نتائج مسح الاحتياجات

البيانات الديمغرافية للمشاركين

شارك 319 شخصاً من سكان مدينة المفرق في تعبئة الاستبيان الإلكتروني. تُشير البيانات إلى تمثيل جيّد للفئات العمرية المنتجة، إذ يشكل السكان من الفئة العمرية 30-44 عاماً نصف العينة، بينما تشكل فئة الشباب في العمر 18-29 عاما 18% من العينة. يلاحظ إقبال الإناث على إجابة الاستبيان على نحو أكبر من نظرائهم الذكور. شملت العينة مناطق إدارية متعددة داخل حدود البلدية مع التركيز الأكبر على مركز مدينة المفرق لاحتواءه على النسبة الأعلى من السكان (84% من سكان المدينة). كما احتوت على تمثيل متكافئ للأردنيين والسوريين، لضمان شمولية النتائج.

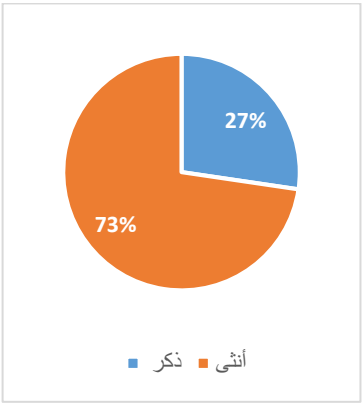

شكل 1: جنس المشاركين

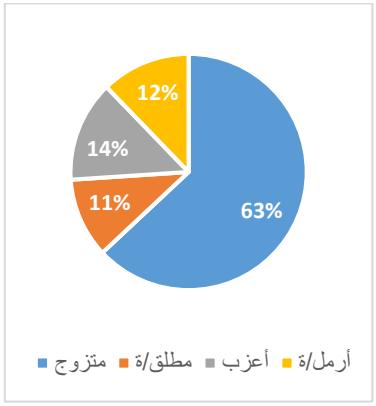

شكل 2: الحالة الاجتماعية للمشاركين

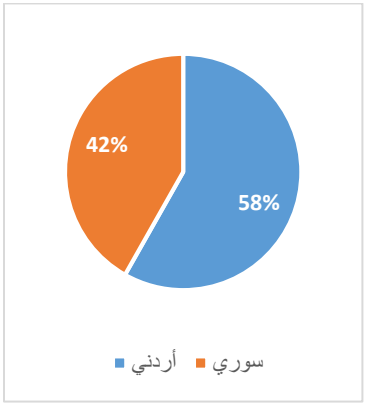

شكل 3: جنسية المشاركين

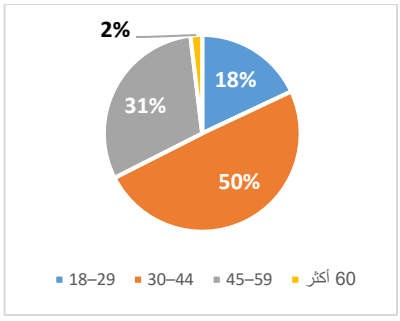

شكل 4: عمر المشاركين

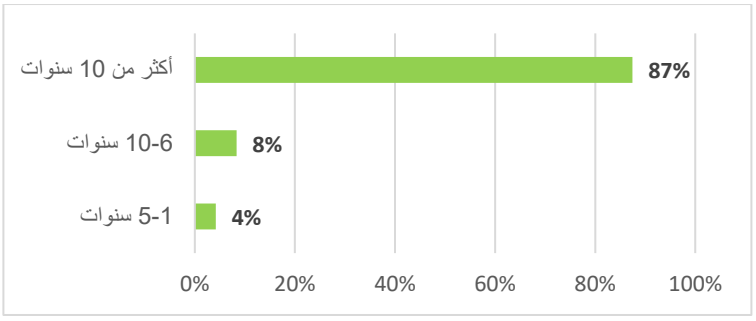

شكل 5: مدة الإقامة في المفرق

تقييم الخدمات الأساسية والبنية التحتية

شمل المسح المجتمعي قسماً أساسياً حول تقييم السكان لمستوى الخدمات الأساسية والبنى التحتية المتوفرة في مدينة المفرق وأظهرت النتائج أن مستوى رضا السكان العام أعلى نسبياً حول توفر الإنارة في الشّوارع وتوفر الأرصفة وممرات المشاة وسهولة الوصول لوسائل النقل العام. بينما نالت خدمات أخرى مهمة أقل مستوى من الرّضا شملت توفر الحدائق والمساحات الخضراء والأماكن الآمنة للنساء والأطفال والمناسبة للمشي ومسارات للدرّاجات. يُبيّن الشكل الآتي مستوى الرضا عن مختلف الخدمات الأساسية في مدينة المفرق حسب آراء المشاركين في الاستبيان. وخلال المقابلات المعمّقة، ظهر صدى مماثل في إجابات المشاركين التي أخذت بعين الاعتبار ضغط النمو السكاني المتسارع واللجوء السوري وضعف ميزانية البلديات.

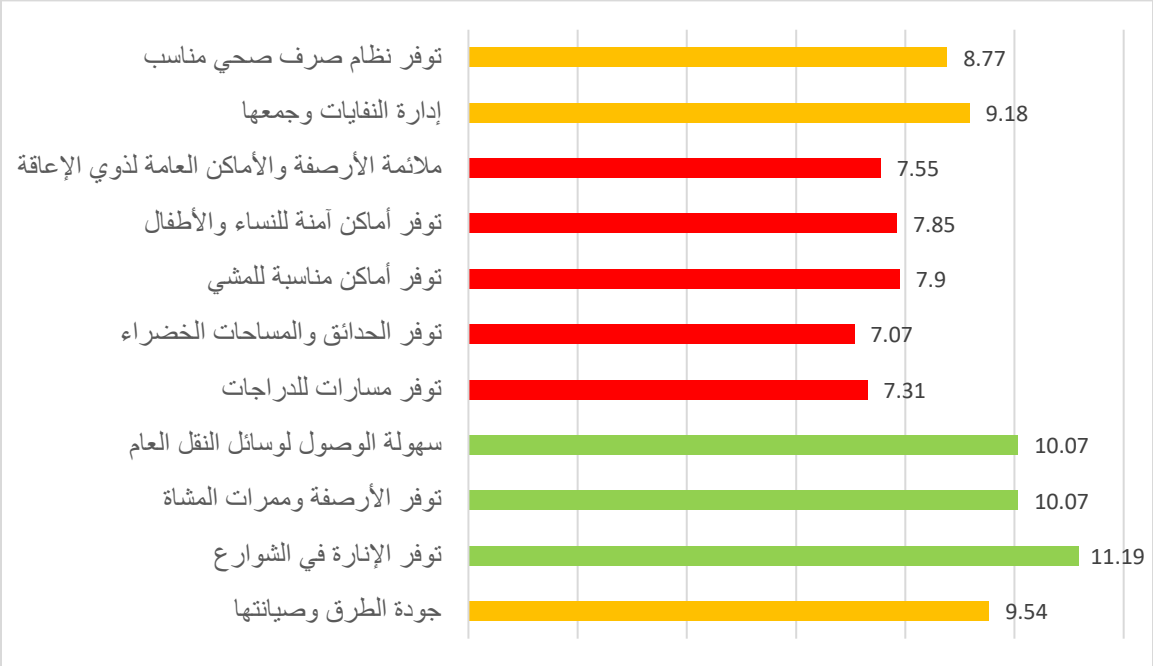

شكل 6: مستوى الرضا عن الخدمات الأساسية والبنية التحتية

الحدائق والمناطق الخضراء

اتّفق جميع السكان المشاركين في الاستبيان ومُمثّلي الجمعيات المحلية والبلدية والمحافظة والأشغال العامة بدرجة كبيرة على نقص المناطق الخضراء والحدائق والمتنزهات والملاعب الرياضية العامة وهو ما تعاني منه العائلات التي تحتوي أفراداً من الأطفال أو المعاقين. علاوةً على ذلك، صرّح بعض المشاركين باصطحابهم لأبنائهم إلى إربد أو عمّان خارج مدينة المفرق عندما يقصدون الترفيه والتنزه.

بالرغم من أن تكلفة إنشاء الحدائق متواضعة نسبيا مقارنة بمشاريع التطوير الأخرى، إلا أن مشاريع الحدائق متعذرة إلى حد ما. ذكر ممثّل المحافظة أحد الأمثلة لمنطقة عامة نفذتها غرفة الصناعة والتجارة تضمنت بسط عشب صناعي فوق أرصفة واسعة مع تحضير جلسات بسيطة والتي شكّلت متنفساً استثنائياً للسكان، ولكن استمر مشروع هذه المنطقة الخضراء لفترة محدودة فقط.

في إطار الحدائق العامة، سلّط أكثر من خبير الضوء على زيارة دولة الرئيس الأخيرة في مطلع شهر شباط العام الحالي إلى المفرق،[1] والتي شملت اتّخاذ إجراءات لإنشاء حديقة عامة على مساحة 200 دونم بالقرب من جامعة آل البيت لتكون متنفساً لأهالي المحافظة. أشار ثلاثة من الخبراء المطّلعين على مشروع الحديقة المقبل أنه ما يزال في مرحلة البحث والدراسة. كما لم يتم الإفصاح عن المبلغ المرصود لتصميم وتنفيذ الحديقة بشكل دقيق وفقاً لأحد الخبراء.

عند تناول الحاجة للتشجير، شارك أحد ممثلي الجمعيات واقع التشجير المحلي لمئات الأشجار خلال العديد من المشاريع البلدية لكنها جفّت بسبب عدم الاهتمام المستمر بها فضلا عن نقص الخبرة والدّراية بنوعيّة الأشجار الملائمة لمناخ المفرق، أحياناً تزرع أشجار غير أصيلة أو قابلة للتكيف وتحتاج المياه بشكل شبه يومي. لذا تظهر الحاجة لتصميم أدلة مرجعية مخصّصة لاختيار أنواع النباتات التي تُناسب طبيعة التربة والمناخ الصحراوي في المفرق. فيما اقترح خبير آخر الأخذ بعين الاعتبار ملائمة الجهة الغربية للمفرق للزراعة أكثر من غيرها بسبب طبيعة تربتها وتوفر المياه والمناخ المحلي فيها. كما اقترح ممثّل دائرة الخدمات الهندسية إعادة إحياء مشروع قديم بين البلدية وسكة حديد الحجاز يهدف لتصميم المناطق المحاذية لسكة الحديد لتصبح مناطق خضراء وحدائق، لا سيما مع توفر مساحة مناسبة إذ تستملك السكّة مساحة معتبرة توازي خط السكة بعمق 15م يمين ويسار الخط.

ومن المُلفت استذكاره لأحد مبادرات المهندسين الشباب في المفرق والذي قدم مقترح مشروع لحديقة على امتداد خط السكة ولكن لم يتم أخذه بعين الاعتبار في حينها. وهو ما يشير إلى أهمية رعاية هذه المبادرات والاحتفاظ بهذه الأفكار في "بنك أفكار" لمشاريع واستثمارات مستقبلية حتى تتوفر الفرص المُلائمة.

---

[1] https://www.pm.gov.jo/Ar/NewsDetails/R000083

الشوارع والطرق

لاقت خَدمات الطرق والأرصفة وإنارة الشوارع مستوىً أعلى نسبيّاً من رضا السكان. مع إشارة أحد ممثلي الجمعيات المحلية إلى الحاجة الماسة لصيانة الشوارع بشكل دوري والحرص على جودة ونوعية الخلطات الأسفلتية ومعالجة الشوارع التي انتهى عمرها الافتراضي منذ زمن. وأشار آخر إلى ضرورة صيانة بلاط الأرصفة. فيما أضاف ممثل المحافظة الحاجة لتوسيع الشوارع والأرصفة وتعزيز مستوى الراحة والأمن عبرها تمهيدا لفتح مسارات للمشي وقيادة الدراجات في مراحل متقدمة.

تباينت الآراء حول خدمات النّقل العام، عبّر أغلب المشاركين في الاستبيان والخبراء في المقابلات عن مستوى جيد من الرضا عن هذه الخدمة، بينما شدد أحد رؤساء الجمعيات على ضرورة إعادة تنظيم النقل العام بشكل استراتيجي. بصورة عامة يرى الخبراء هذه الخدمة ممتازة في وسط المدينة، إلا أن التنقل بين الأحياء وضمنها غير مخدوم على نحو مرضي عبر وسائل النقل العام المتاحة (الباصات)، فيضطر المواطنون لاستخدام سيّارات الأجرة (التكاسي) مما يفرض تكاليف إضافية على المواطنين. وأحيانا ما يضطر الركاب لطلب خدمة سيارات خاصة للتنقل (غير مخصصة للنقل العام رسميا) وهو ما وصفه ممثل جمعية بأنها وسائل غير آمنة ومريحة وارتبطت تجربتها بحوادث أمنية للطرفين (السائق والراكب).

لفت أحد الخبراء إلى انتشار عدد من تطبيقات السيارات ذات الأسعار المنافسة والأرخص حتى من التكاسي، مِمّا جذب انتباه وولاء العديد من الزبائن، إلا أن ذلك لا يُغني عن تعزيز وسائط النقل العام الأكبر سعةً. يَترافق هذا التحدي مع نقص في محطّات النقل العام وفقا لخبير آخر، إذ يوجد محطتين فقط في المفرق، فضلاً عن الحاجة لتنظيم وبناء خارطة لمسارات النقل العام المختلفة كمرجع للمواطنين لتنظيم تنقّلهم عبرها. كما أشار الخبير ذاته إلى أن ضعف النقل في الضواحي والأحياء الأبعد عن مركز المدينة يُفاقم العبء الاقتصادي على السكان خاصة طلاب الجامعات، أو يجبرهم على المشي للوصول إلى وجهات رحلاتهم أو نقاط أقرب للنقل العام مع ظروف جوية حارة وجافة في أغلب أوقات السنة وبيئة مبنية عامة غير مناسبة للمشي.

وهنا أشار أكثر من خبير إلى دور مديرية الخدمات الهندسية المحوري والحسّاس في استقبال طلبات السكان لفتح الطرق وصيانتها، وهو ما يتطلب دراسة الحاجات والطلبات بواقعية ومنهجية تقنية وعادلة ضمن إطار مؤسسي شفّاف وواضح. ومن الجدير بالذكر تأكيد ممثل دائرة الخدمات الهندسية في البلدية على إتمامهم عدّة مشاريع في الفترة الماضية من شق وصيانة شبكات الطرق وربط الأحياء ببعضها البعض وإنشاء أرصفة جانبية وجزر وسطية. مشيرا إلى استقبالهم طلبات المواطنين باستمرار لتنفيذ هذه الخدمات ومن ثم إجراء الفحوصات الميدانية والدراسات اللازمة لتقديم توصيات العطاءات للمجلس البلدي الذي يوافق على إعلان طرح العطاءات النهائي. وعند سؤاله حول مستوى الإحساس بالأمن

في الشوارع داخل الأحياء، علق بأن تنظيم الشوارع يسمح باتصال ووصولية عالية بين الشوارع بشكل ممتاز، حيث يمكن الدخول والخروج من وإلى كل حي عبر 7 أو 8 طرق.

امتدح ممثّل مجلس المحافظة دور البلدية في تصميم دواوير حول بعض تقاطعات الشوارع الرئيسية في وسط المدينة لتنظيم حركة المرور، لكن ما يزال التركيز على مركز المدينة بينما تتلقى الضواحي اهتماماً أقل، مثل ضاحية الملك عبدالله ومنطقة إيدون ومنطقة حي الحسين. من ناحية أخرى علق أحد ممثلي الجمعيات المحلية على حالة التهاون في معاقبة المواطنين المسيئين المتعدين على الرصيف العام في وسط المدينة الذي يُستخدم بلا وجه حق لعرض السلع التجارية مما يسبب الضيق للسكان زوار السوق خاصة ممن يصطحبون الأطفال.

شارك ممثل المحافظة تجربة سابقة لطالب في كلية الهندسة في جامعة آل البيت صمم تطبيقا لإدارة نقل الباص العام قبل سنوات في المفرق في الأماكن غير المخدومة بالشبكة العامة على نحو مرضي، فصمم نظاما مبنيا على الطلب (Demand-driven) وحاجات سكان المفرق، وتم تنفيذ المشروع بالفعل لفترة ولكن لم يستمر لأسباب غير معلومة مما يستدعي دراسة هذه الحالات ومعرفة أسباب تلاشي المشروع لاستكماله في وقت ما.

التخطيط العمراني

عبّر أكثر من خبير عن أزمة تخطيط عامة تعاني منها البلديات على العموم وهي أن

"التنظيم يتبع النمو العمراني وليس العكس."

وهو ما يتمثل في العديد من الأحياء ذات التنظيم السيء مثل حي الحسين الذي يصنف أغلبه على أنه عشوائيّات وكذلك حي شويكة العمار، إذ يشترك الحيين في أنّ العمران الفعلي يسبق التنظيم. كما يتسبب تخطيط بعض الشوارع الداخلية في حوادث المرور بسبب عشوائية التنظيم، ومن الحالات الخطرة المتكررة التي ذكرها أحد الخبراء الشوارع ذات الاتجاه الواحد التي مع ذلك يصدف أن يتحرك فيها سيارتين بشكل متعاكس أي فوق حمولة الشارع الفعلية.

بينما يُلاحظ بشكل عام أن الأحياء القديمة خُطّطت على نحو جيد. ومن الأمثلة الناجحة على العلاقة الاستباقية للتخطيط على العمران الفعلي حي الضباط والحي الجنوبي والذي نُظّم أولاً ضمن مربّعات

ثم مُنِحت رُخَص العمران فيها. وهو نهج تتبعه نقابة المهندسين في تنظيم القطع وبيعها في المفرق كما أفاد ممثل مجلس المحافظة عندما يتم تخصيص قطعة لمشاريع إسكانية، حيث تُنظّم القطع وتنفذ فيها الشوارع ثم يتم الإعلان عن قطع الأراضي للبيع والتعمير، والتي تلقى استحساناً ورغبةً من الناس لشراء القطع المنظمة والمخدومة.

لكن تعذّر الاستمرار على النسق ذاته مع الانفجار السكاني والزحف العمراني الحديث كما أفاد ممثل البلدية ومجلس المحافظة، إذ يزداد توسع الزحف العمراني على نحو أسرع بكثير من تنظيم الأراضي. وهو ما يؤكد على ضرورة وضع التخطيط الشمولي قبل بدء العمران، وهو ما يتطلّب الأيدي العاملة والموارد المالية وتفعيل أتمتة الأنظمة. يتضمن ذلك عدم منح تصاريح البناء إلا بعد تنفيذ التنظيم وفتح الشوارع.

أشار ممثل دائرة الخدمات الهندسية إلى حساسية مشاريع وادي المفرق الذي يقطع محافظة المفرق في المنتصف ويمر بمناطق ذات كثافة سكانية عالية. يقترب الزحف العمراني إلى جوانب الوادي بشكل كبير ومتسارع وهي مناطق تتعرض لأخطار الفيضانات والانهيارات بطبيعة الحال. وبينما تنقسم ملكية قطع الأراضي بين المواطنين والدولة يتعذر على البلدية تنظيم الملكيات بشكل متناسق ويحمي ممتلكات المواطنين وبيوتهم من المخاطر. فضلا عن بقاء بعض القطع المملوكة من المواطنين معلقة لا يمكنهم البناء فوقها ولا يرغبون ببيعها للبلدية.

كما يتأثّر التخطيط العمراني بتحدّي التنسيق بين أصحاب المصلحة المختلفين مثل مؤسسة سكة حديد الحجاز وسلطة المياه ووزارة الأشغال العامة ونقابة المهندسين وغيرها. شارك ممثّل دائرة الخدمات الهندسية حالة من الأمثلة على التّحديات مع الشركاء وهي محاولات توقيع اتفاقية شاملة مع شركة اليرموك لتحديد مسؤوليات كل طرف، إذ حاول أكثر من مجلس بلدية مع عدّة مُدراء تسلموا إدارة الشركة الاتفاق لترتيب أعمال الصيانة التي تقوم بها سلطة المياه مع إبلاغ وترتيب مسبق للبلدية لتلافي إضافة أعباء جديدة غير مخطّط لها لصيانة الشّوارع بعد إنشاء خطوط تمديد المياه والصرف الصحي الجديدة داخل المفرق، مضيفا أحد الأمثلة لعطاء واحد لتمديد أنابيب جديدة للصرف الصحي في عام 2017 إلا أن هذه الأنابيب انهارت بعد 3 أشهر من التنفيذ، مما كلّف البلدية عمليات صيانة إضافية للشوارع بقيمة 500 ألف دينار.

هذه التكاليف غير المدروسة والتي من الممكن تخطيطها بطريقة استباقية أكثر فاعلية تتكرر بشكل مماثل حتى اليوم.

لعلاج مشكلة التنسيق حول هذا النوع من العطاءات، نشرت وزارة الإدارة المحلية قبل شهرين نموذجاً موحّداً لجميع مقاولي السلطة والمؤسّسات الخدميّة الأخرى، والذي يتضمّن تحديدا واضحا لشروط العمل على المشاريع وإغلاقها على نحو سليم بعد التنفيذ.

إدارة مياه الأمطار

تُعاني مدينة المفرق في السنوات الأخيرة من خطر الفيضانات والإضرار بالبيوت وممتلكات السكان. سلّط أحد ممثلي الجمعيات المحلية الضوء على تجمع مياه الأمطار في أماكن كثيرة في المدينة بما يسبب الأذى للمواطنين وسياراتهم والمباني التجارية والسكنية على حد سواء. فيما أشار آخر إلى تأثر حي السوريين وممتلكاتهم بشكل شديد خلال فصل الشتاء. وأشار مُمثّل القطاع الخاص إلى ضرورة تنظيف قنوات تصريف مياه الأمطار في الشوارع قبل موسم الشتاء، حتى لا تتسبب في حدوث فيضانات داخل المدينة.

في الإطار ذاته، عبّر ممثل دائرة الخدمات الهندسية في البلدية عن مواصلة جهود البلدية في الفترة الماضية على إنشاء عبّارات صندوقيّة. فضلا عن طرح عدة عطاءات لإقامة جدران استنادية لحماية السكان وممتلكاتهم من الفيضانات والتي تضمنّت مشاريع تصريف مياه الأمطار بطريقة هندسية خاصة في الأحياء.

البيئة وإدارة النفايات والصرف الصحي

تظهر نتائج الاستبيان بلوغ نسبة غير الراضين عن نظافة الأحياء والشوارع نحو 21٪، في حين أشار أكثر من نصف العينة (56%) إلى رضاً جزئي و23٪ فقط أعربوا عن رضا تام. مما يشير إلى تباين أثر إدارة النفايات في المناطق المختلفة في المفرق ويتطلب حلولا متنوعة ومتكاملة تغطي كامل المدينة.

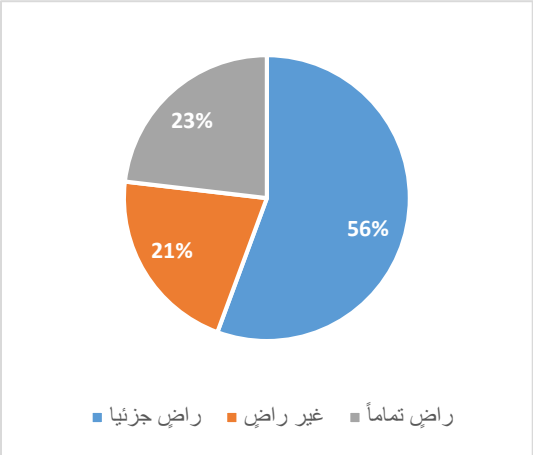

شكل 7: مستوى الرضى عن نظافة الأحياء والشوارع

خلال المقابلات المعمّقة، وصف أحد مسؤولي الجمعيات إدارة النفايات بالتحدي الأكبر وبشكل خاص نظافة الطرقات ومداخل ووسط الأحياء. بينما اتفق العديد من الخبراء أن وعي المواطن بمشكلة إلقاء النفايات وعدم التخلص منها بشكل سليم يمثل جانباً كبيراً من مشكلة إدارة النفايات. على سبيل المثال،

شارك أحد ممثلي الجمعيات تنفيذ منظمة GIZ خلال أحد المشاريع مصنع ومكبس للورق المُقوّى لخدمة البلدية على إدارة النفايات ولكن لم يستكمل المشروع كما هو مخطط بسبب ضعف التزام السكان باستخدامه. من ناحية أخرى، ثمن أحد المشاركين الدور الذي يقوم به عمّال النظافة خلال عملهم ولكن من الملاحظ اتساخ الشوارع حتى بعد يوم أو أقل من تنظيفها، وهو ما يشير إلى ضرورة التزام السكان بقوانين المحافظة على البيئة وعدم إلقاء النفايات في الشوارع العامة. وهنا أشار أكثر من خبير إلى أن حملات النظافة وحدها لا تكفي فهي مؤقتة ومحدودة النتائج في غالب الأحيان، وهو ما يتطلب رفع وعي المُواطن بالتزامن مع هذه الحملات وقبلها

"التغيير يبدأ من المواطن"

على حد تعبير أحد المشاركين. فيما شدد أحد الخبراء على تحدي تفريغ الحاويات بشكل دوري ومستجيب لسرعة امتلائها فضلا عن توزيعها بشكل متكافئ مع الكثافة السكانية في الشوارع والأحياء وهو ما يُعين السكان على تفريغ النفايات بالشكل السليم.

عند سؤال المشاركين حول رأيهم في أهم الأولويات البيئية، جاءت زيادة المساحات الخضراء في الدرجة الأولى وفقا لثلاثة أرباع العينة (74%)، تلاها تشجير الشوارع (48%)، تحسين جمع النفايات (47%)، إنشاء محطات إعادة تدوير (34%)، وأخيراً الحد من التلوث الهوائي والضوضائي (19%).

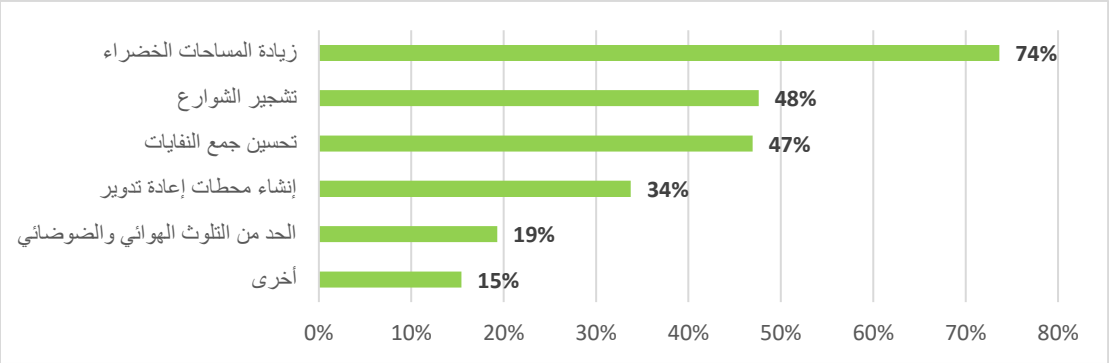

شكل 8: أهم الأولويات البيئية

عند استكشاف وضع شبكة الصرف الصحي، أشار ممثل المحافظة إلى أن التخطيط الأساسي للأنابيب وضع مع نمو سكاني أقل بكثير من النمو الفعلي في السنوات الأخيرة الذي يتصف بالانفجار السكاني. كما أشار أكثر من خبير إلى عدم شمول بعض مناطق المدينة بخدمات الصرف الصحي (أم النعام الشرقية والغربية، ايدون، الغدير)، وذُكرت حالات تكرار فيضان مياه الصرف الصحي في السوق خلال موسم الشتاء، التي وصفها ممثل جمعية "بالمكاره الصحية والمعنوية". فيما أشارت ممثلة دائرة الأشغال

العامة إلى مخاطر الحفر الامتصاصية في المناطق التي لا تصلها شبكة الصرف الصحي المتمثّلة في حوادث وقوع الأطفال فيها فضلا عن تسرب محتوى بعضها إلى أساسات البيوت حتى لو تم التصميم بنظام هندسي يوافق معايير ومواصفات البناء، إلا أن ذلك لا يمنع من تضرر تركيبها بسبب المطر وانجراف التربة المحيطة.

الأولويات التنموية

عند سؤال المشاركين حول الأولويات التنموية برزت الحاجة لدعم المشاريع الزراعية والاقتصادية ومن ثم تطوير البنية التحتية (طرق، أرصفة، إنارة) في الدرجة الأولى، ومن ثم تحسين إدارة النفايات والصرف الصحي وتعزيز المساحات العامة الخضراء في درجة متوسطة، وأخيرا تحسين النقل العام والمواصلات.

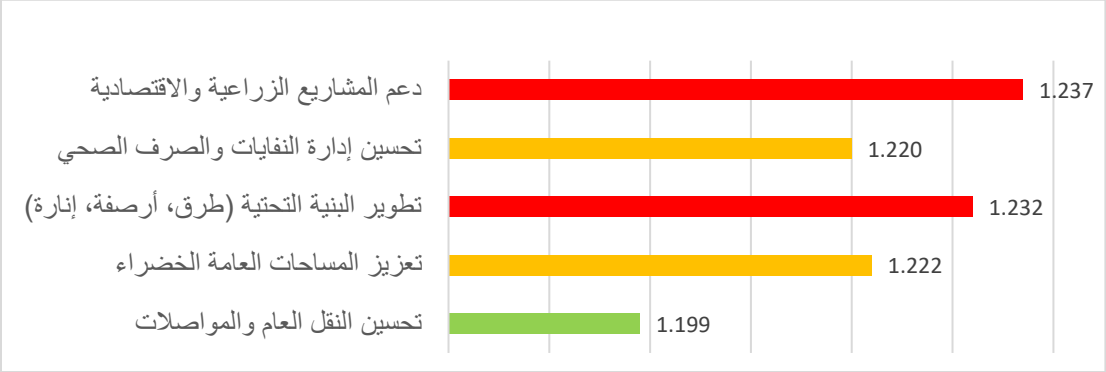

شكل 9: الأولويات القصوى للعمل التنموي

اتفق جميع ممثلي الجمعيات المحلية على نحو مماثل بأن الأولوية الأهم هي دعم المشاريع التنموية والزراعية الصغيرة المُدرّة للدخل بشكل أكبر. كما شارك أغلب المستجيبين في الاستبيان اهتمامهم بالمشاركة في مشاريع تنموية توفر دخلاً مستداماً (89%). وأظهرت الإجابات تبايناً واضحا في مجالات المشاريع التي يفضلون الانخراط فيها. تصدرت مشاريع الزراعة المجتمعية وإنتاج المنتجات الغذائية المحلية أول الخيارات المرغوبة (42%). وحظيت مشاريع أخرى بالاهتمام والتي تشمل الصناعات اليدوية، فرز وتدوير النفايات، وتربية الحيوانات، وغيرها. بينما ركز الخبراء خلال المقابلات على مشاريع الزراعة وإنتاج الألبان والتعبئة والتغليف والصناعات الخفيفة.

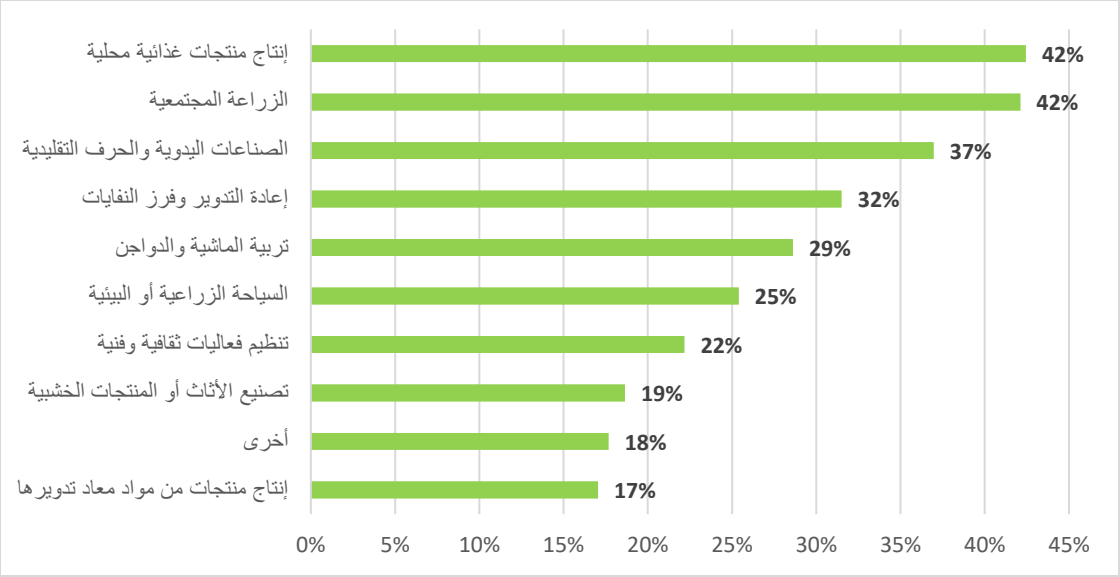

شكل 10: نوع المشاريع المفضلة والمدرة للدخل

للانخراط في هذا النوع من المشاريع، عبّر المشاركون عن حاجتهم لأشكال مختلفة من الدعم من أهمها الدعم المالي (71%)، التدريب وبناء القدرات (51%)، توفير البنية التحتية والمعدات (36%)، وتسويق المنتجات والخدمات (33%).

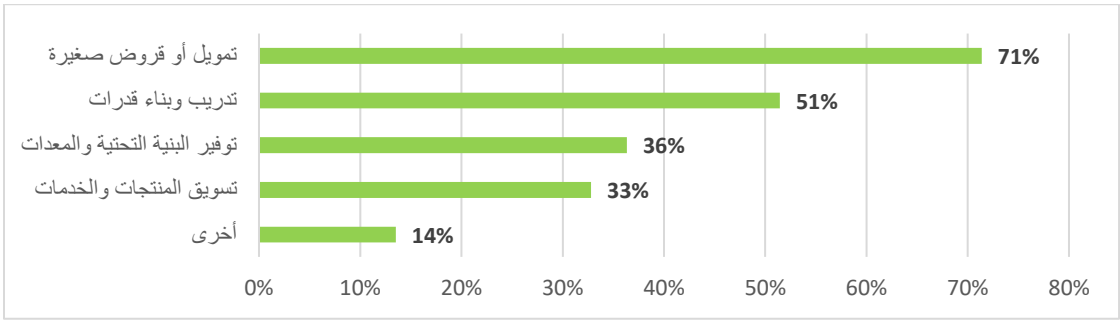

شكل 11: نوع الدعم للانخراط في المشاريع المدرة للدخل

وفي حين أن المنظمات والمؤسسات الداعمة لهذه المشاريع والتنمية المحلية تتواصل مباشرة مع المنتفعين من دون الحاجة لدور محدّد تقوم به البلدية، ولكن اقترح أكثر من خبير تشجيع مشاركة البلدية في هذه البرامج عبر الاستفادة من الأصول المادّية التي تمتلكها البلدية من أراضٍ ومبانٍ يمكن تأجيرها وتغيير استخدامها حسب المشاريع المحددة. مع التأكيد على التخطيط لإدارة ومتابعة وتقييم هذه المبادرات بشكل مستمر عبر التشبيك الفعال مع شركاء التنمية: مديرية التنمية، المعونة الوطنية، مديرية الزراعة، البحوث الزراعية، التدريب المهني، وغيرها من الجهات.

أكّد ممثلو البلدية ومجلس المحافظة على أولوية تنمية الأنشطة الاقتصادية مع تقديم مقترحات بتفاصيل أكبر. وعلى نحو مختلف عن نتائج الاستبيان، يرى الخبراء في قطاع الإدارة المحلية والقطاع الخاص القيمة الكامنة في الحدائق والمتنزهات لتحريك الاقتصاد وجلب الاستثمار وتوفير فرص عمل للشّباب وهو ما يتطلّب شراكة قوية وناجحة مع القطاع الخاص (Public-private partnership). وهنا يَبرز دور البلدية في تنفيذ دراسات الجدوى الاقتصادية وضبط شُروط العقود مع الشركات المنفذة لهذه المشاريع. كما يمكن تنفيذ هذه الدراسات مع شركاء للبلدية مثل وزارة التخطيط أو حتى شركات خاصة متخصصة في دراسات مشاريع استثمارية. وتؤمن البلدية في الاستثمار في هذه الدراسات حتى لو تطلّبت كلف مادية مرتفعة،

إذ يمكن لعائد الاستثمار والتشغيل لهذه المشاريع تعويض هذه الكلف خلال دورة حياة المشروع.

وهو ما يتطلّب تطوير إدارة الخدمات العامة (facility management) وإدارة أملاك البلدية (property management). لتسهيل هذه المهام، اقترح أحد الخبراء العاملين في القطاع الخاص تأسيس شركة استثمارية داخلية في البلدية أو تحت رعايتها وتسليم إدارة بعض خدمات البلدية (مثل إدارة النفايات) لغرفة التجارة مقابل العائد المادي من إدارة هذه الخدمات مع القطاع الخاص، وهو ما يعزز الشراكة بين القطاع العام والخاص.

شارك ممثل البلدية مثالا مميزا على الأصول التي تمتلكها البلدية ويمكن تشغيلها بعائد جيد وهو مشروع التلفزيون الرقمي الذي تنفرد به بلدية المفرق عن الشمال الأردني والذي يمكن توظيفه عبر شراكات مع المجتمع المحلي والجامعات والشركات. ومن شروط نجاح هكذا مشاريع تصميم برامج حوكمة مستدامة وفعّالة. وفي الإطار الثقافي، اقترح أحد ممثلي الجمعيات المحلية تعاون البلدية مع الشركاء لإدارة فعاليات ثقافية مثل المسارات السياحية والمهرجانات الثقافية والمتاحف والمكتبات مع دعم المجتمع المدني لوجستيا وتقنيا وماليا خلال هذا الأنشطة.

كما يرى أكثر من ممثل للجمعيات والإدارة المحلية أهمية تعزيز المساحات العامة وإدارة النقل العام وإدارة النفايات والصرف الصحي كأولويات تنمويّة حاسمة. بينما أولى المشاركون النقل العام أقل درجة في سلم الأولويات، ما تزال هذه الأولوية أساسية وملحة للعديد من الفئات السكانية مثل طلاب الجامعات، موظفي الأمن العام والجيش الذين يُغادرون أماكن عملهم مساءً، وكذلك كبار السن داخل الأحياء والضواحي وبينها. وأشار أحد الخبراء إلى أنّه لتحسين واقع النقل العام لا بُدّ من صيانة البنى التحتية على نحو مستمر.

الموازنة والاستثمار

وضح ممثل البلدية أنها تواجه تحديات ملحة مرتبطة بالمديونية العالية، في حين يترتّب على العديد من السكان دفع ديون مستحقة للبلدية بمقدار 11 مليون دينار، يترتب على البلدية ديون بقيمة 14 مليون دينار لشركتي الكهرباء والضمان الاجتماعي. علاوةً على ذلك، يلتزم صندوق القُرى والمدن الذي يزود البلديات بالموارد المالية باتفاقية لسداد ديون الضمان الاجتماعي على 15 سنة بفائدة مقدارها صفر. بالمحصلة، ضعف الإيرادات يحد من مستوى الخدمات العامة المقدّمة للسّكان. فبينما بالكاد تُغطّي الإيرادات النفقات الفعلية يتعذّر توفير مورد مالي مُعتبر لتنفيذ مشاريع البلدية. ويرى العديد من العاملين في الإدارة المحلية ضرورة حل مشاكل الدين كأساس للانطلاق نحو وضع وتنفيذ المشاريع التنموية.

أشار ممثل مجلس المحافظة إلى حجم القطاعات التنموية المتسارع في النمو في المفرق والتي تزيد عن 35 قطاعا تنمويا مقارنة بحوالي 15 قطاعا في محافظات أخرى، وبينما يتطلب مجمل القطاعات كلفة مقدارها 40 مليون دينار، يتم تغذيتها بحوالي 12 مليون دينار بسبب شح الموارد المتوفرة، مما يؤكّد أهمية توزيع الموارد وفق الأولويات التنموية.

لزيادة موارد البلدية المالية، دعا أكثر من خبير من ممثلي الجمعيات المحلية والإدارة المحلية إلى توظيف أصول البلدية من أراضي ومبان وممتلكات، وتخفيف البيروقراطية في الإجراءات الحكومية وتسهيلها للمستثمرين بشكل أكبر. لهذه الغايات وغيرها شُكّلت اللجان البلدية والتي هدفها هو ضبط النفقات وتقنين الصرف والضبط الإدراي لرفع جودة العمل في المقام الأول. في الإطار ذاته، ذكر مُمثّل دائرة الخدمات الهندسية في البلدية استكمال مشروعين في القويرة وبن حيان لإنشاء قاعات متعددة الأغراض وفقاً لتوصيات مجالس سابقة، فضلاً عن 5 قاعات مُعدّة مسبقاً والتي تؤجرها البلدية مقابل رسوم رمزية لخدمة المواطنين في المناسبات الاجتماعية المختلفة.

بينما دعا ممثل البلدية والقطاع الخاص إلى توطيد أطر التعاون بين البلدية والقطاع الخاص عبر نموذج الخصخصة لبعض الخدمات والإجراءات التي تقوم بها البلدية، خاصة في مجال إدارة النفايات الصلبة التي أثبتت التجربة أنّه مشروع ناجح في القطاع الخاص. أضاف ممثل القطاع الخاص مقترحات حول مشاريع حدائق خدمية واستثمارية عامة تقدم أعمال خدمية وتجارية وألعاب أطفال (Multi-purpose park)، والتي من شأنها أن تعمل كمحرك اقتصادي في المنطقة يعزز من دخل البلدية بينما ترسم واجهة للمدينة في الوقت ذاته، مما يجذب استثمارات القطاع الخاص للمدينة. ومن الجدير بالذكر أن إشراك المجتمع المحلي في هكذا مشاريع وإحساسهم بالانتماء والملكية للمكان فيما يحقق أرباح مادية للعاملين منهم فيه من شأنه تعزيز فرص نجاح واستدامة المشروع. كما يمكن تنفيذ هكذا مشاريع على مراحل متعددة وفقاً لتوفر الموارد الكافية للتنفيذ.

التماسك الاجتماعي

عند استكشاف مؤشرات عدة مرتبطة بالتماسك الاجتماعي في المدينة، بينت نتائج الاستبيان شعور السكان بانتماء قوي للمدينة، وهي نقطة قوة يمكن البناء عليها. كما أن الشعور العام بالأمان مرتفع، وهو مؤشر إيجابي. وتؤكد النتائج حالة التقبل والتعايش بين المجتمع المضيف واللاجئين، مع وجود مجال لتحسين الاندماج. وتُشير نتائج المقابلات المُعمّقة إلى نتائج متقاربة فبعد مرور 15 عام على الأزمة السورية ووفود العديد من اللاجئين السوريين إلى المفرق يرى أغلب الخبراء أن قدوم السوريين لم يُشكّل أعباء اجتماعية كالعنف أو الرفض أو التوتر الاجتماعي وإنما ازداد الضغط بشكل أكبر على الخدمات العامة. من ناحية أخرى، أدى اندماج السوريين في المنطقة إلى جلب خبرات مهنية وإنشاء مشاريع اقتصادية جديدة كالمطاعم ومحال التجارة.

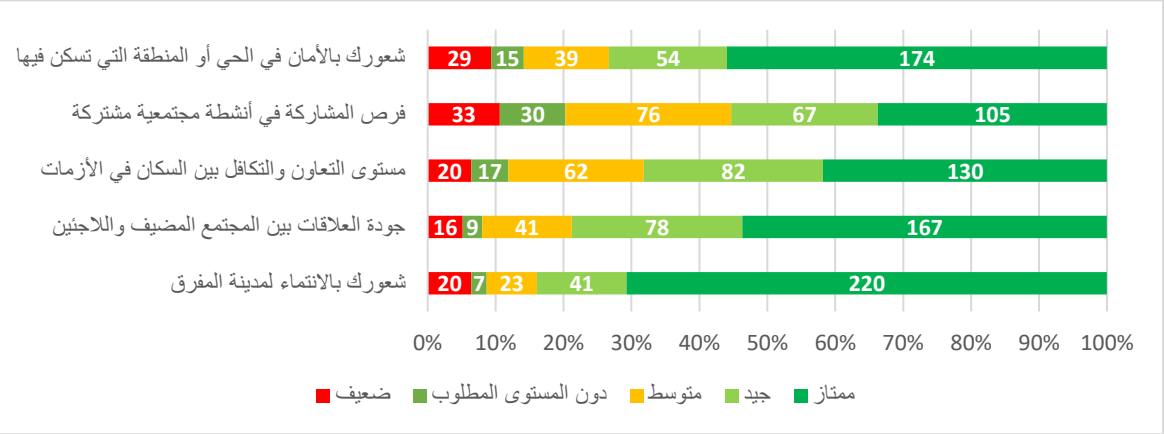

شكل 12: التماسك الاجتماعي في مدينة المفرق

في الإطار ذاته، أشار أحد ممثلي الجمعيات المحلية إلى حالة تنوع ديمغرافي فريدة تميزت بها مدينة المفرق منذ تأسيسها، وهو ما يجعل من التآلف والتعايش الأخوي جزءاً من أسلوب حياة المواطن العادي في المفرق. بالإضافة للإخوة السوريين الوافدين حديثا إلى المفرق، يوجد العديد من العائلات في المفرق الوافدة من الشام وفلسطين منذ عقود عديدة تعود إلى ما قبل عام النكبة 1948. لذا فقد تأسست المدينة على هذا التنوع. ومع تغيير النظام السياسي الجائر في سوريا والمسبب للجوء السوريين حول العالم، أفاد أحد ممثلي الجمعيات المحلية بعودة أقل من ربع السوريين من المفرق إلى سوريا، وهو عدد أقل من المتوقع بسبب صعوبة الأحوال الاقتصادية في سوريا وتحديات إعادة البناء والإعمار الحالية.

يظهر نقص واضح في الفرص والفعاليات التي تجمع السكان. وعند سؤال عينة السكان عن أهم الأنشطة أو المبادرات التي يمكن أن تعزز التماسك الاجتماعي في المفرق، تصدّرت المشاريع البيئية المشتركة التي قد تشمل التشجير والتنظيف سُلّم المقترحات بالنسبة لحوالي ثلثي العينة (66%). كما

نالت خيارات أخرى اهتمام المشاركين مثل الأسواق المجتمعية والمعارض، الفعاليات الثقافية والفنية، والأنشطة الرياضية المشتركة. مما يشير إلى طريق واضح لتعزيز التماسك الاجتماعي.

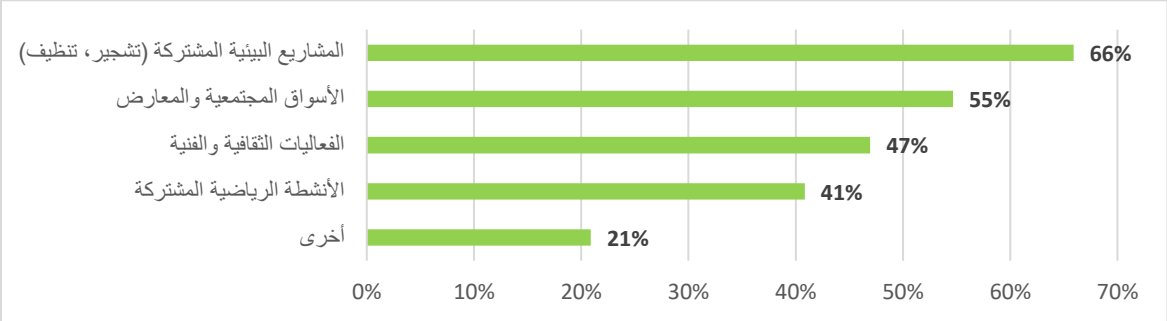

شكل 13: أهم الأنشطة أو المبادرات التي تعزز التماسك الاجتماعي في المفرق

تقييم خدمات البلدية الإجرائية (المعاملات الداخلية)

عند سؤال العينة عن تجربة تنفيذ أي معاملة رسمية داخل البلدية مثل استخراج الرخص، تصاريح البناء، تقديم شكاوي، وغيرها، أفاد ربع العينة بخوضهم هذه التجربة (25%). ثم تم طلب تقييم مستوى تعامل البلدية وجودة الخدمات الإجرائية فيها من المشاركين الذين خاضوا هذه التجربة، وتبين وجود بعض المجالات التي ما زالت بحاجة للتطوير. ومن أبرز مجالات التحسين هي "السرعة في تنفيذ الإجراءات" وتحسين قنوات تقديم الشكاوي والمقترحات. كما أن هناك حاجة ملحة لتبسيط الإجراءات وتطوير منصات وصفحات التواصل الإلكترونية.

أفاد أكثر من خبير خلال المقابلات المعمقة بتطور خدمات البلدية في الآونة الأخيرة على نحو ملحوظ بسبب عاملين رئيسيين. أولا: جمع مجموعة من الإجراءات البلدية في مبنى واحد (النافذة الواحدة للخدمات/ مركز خدمات موحد- One-Stop Shop) وهو ما وفّر العناء على المراجعين الذين كانوا يضطرون للتنقل بين أكثر من مبنى تابع للحكومة لإتمام معاملات وإجراءات تعتمد على بعضها البعض بشكل تتابعي. ثانيا: التحول الرقمي في إنجاز العديد من الخدمات البلدية (40 خدمة من أصل 74). ومن الأمثلة على هذا التّحول تفعيل نظامي الفوترة والشراء الإلكتروني Gelex، وتدقيق المخططات الهندسية (الخدمة الأخيرة في إقليم الشمال مطبقة حصرا في بلديات المفرق وإربد والزرقاء) وهو ما يدعم أتمتة العمليات ويحقّق شفافية وضبطاً أكبر للإجراءات. وأضاف خبيرين في المقابلات المُعمّقة ضرورة مُتابعة تحديث أجهزة الحاسب الآلي في البلدية تماشياً مع جهود الرقمنة.

وتترافق رحلة التحول الرقمي مع الحاجة المستمرة لتوعية المواطن حول الخدمات الإلكترونية الجديدة وكيفية استخدامها عند الحاجة بشكل يتجاوز مجرد نشر أخبار البلدية على منصات التواصل الاجتماعي، وهو ما يستدعي تطوير استراتيجيات وآليات التواصل والإعلام البلدي.

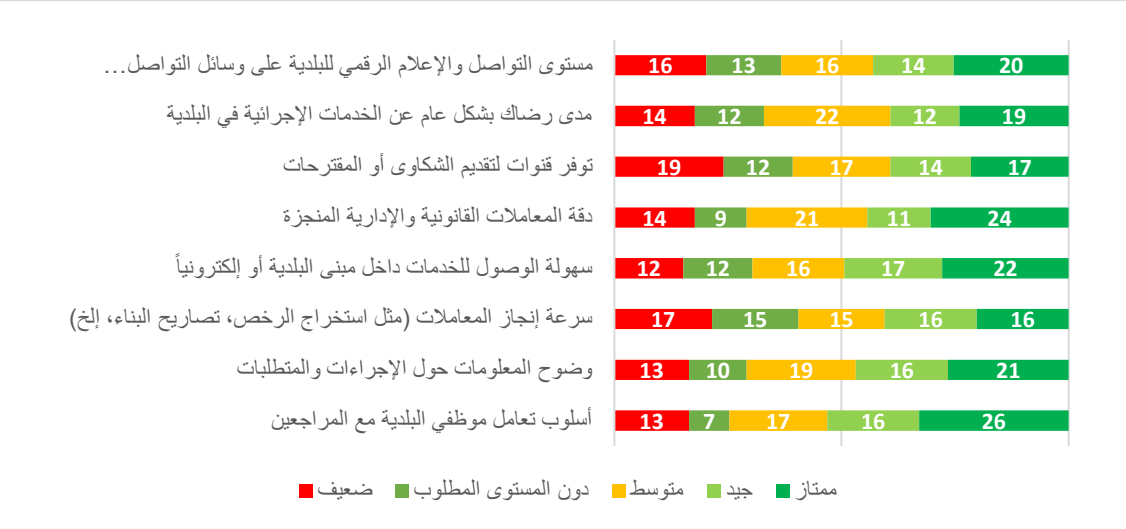

شكل 14: مستوى تعامل البلدية وجودة الخدمات الإجرائية

ولتطوير أنظمة وأداء البلدية بشكل أكبر سلط أكثر من خبير الضوء على فكرة الإحلال/ التعاقب الوظيفي التي تتضمن استقطاب موظفين شباب شغوفين في مواقع رئيسية في البلدية بينما تُستثمر خبرة الموظفين القُدامى المُمتدّة على عقود من الزمن كمستشارين لمساندة الأفواج الجديدة من الموظفين. ومن الجدير بالذكر استعراض البلدية خلال المقابلات لمشروع فعلي لإحالة عدد من الموظفين للتقاعد، بالإضافة إلى العمل على تدريب وتهيئة الصف الثاني من الموظفين الشباب لتمكينهم من أداء واجباتهم على أتم وجه. في إطار بناء وتطوير القُدرات، أشار أحد الخبراء إلى دور نقابة المهندسين كبيت للخبرة في تدريب كوادر البلدية بشكل مستمر ومجاني على تطبيق الكودات والأنظمة مثل قانون الأبنية، قسيمة الشراء القياسية (بديل نظام الفيديك)، تطبيقات تقنيات المعلومات ومواضيع أخرى.

من التحديات المذكورة خلال المقابلات ضبابية التشريعات والأنظمة في أحيان والمزاجية في تطبيق بعض الأنظمة في أحيان أخرى. وهو ما يستدعي الحاجة لمراجعة التشريعات واللوائح التنظيمية مثل قواعد السير والمرور في وسط المدينة. بالإضافة إلى حاجة البلدية للأرشفة وإدارة تنقّلات الموظفين. وبينما ربط الخبراء المشاركون بين الرقمنة وزيادة الشفافية في الإجراءات الحكومية، أشار آخرون لضرورة متابعة تعزيز الشفافية خاصة في الإجراءات الوجاهية والتي لم يتم تحويلها بعد رقميا.

مجالات التطوع والمشاركة المجتمعية

عبّر أغلب المشاركين في الاستبيان (89%) عن رغبتهم في التطوع مع البلدية من أجل تحسين جودة الحياة في مدينة المفرق. وهو ما يؤكّد وجود قاعدة عريضة من المتطوعين المحتملين والتي تمثل ثروة حقيقية للبلدية. وعند سؤال العينة حول مجالات التطوع، شارك المستجيبون عدة مجالات حيوية يرغبون في التطوع فيها، تندرج أغلبها تحت المجال البيئي وتحسين الغطاء النباتي والمناطق الخضراء في المدينة. وهو ما رشحه العديد من الخبراء بالإضافة لإدارة النفايات. وقد أشار اثنين من الخبراء إلى أهمية اختيار أنواع النباتات المناسبة للزراعة (الأصيلة والمتكيفة) لهذا النوع من المبادرات. يمكن للبلدية إنشاء "بنك للخبرات والمهارات" لتوظيف هذه الكفاءات في المشاريع المناسبة، مما يخفض التكاليف ويزيد من الإحساس بالملكية المجتمعية.

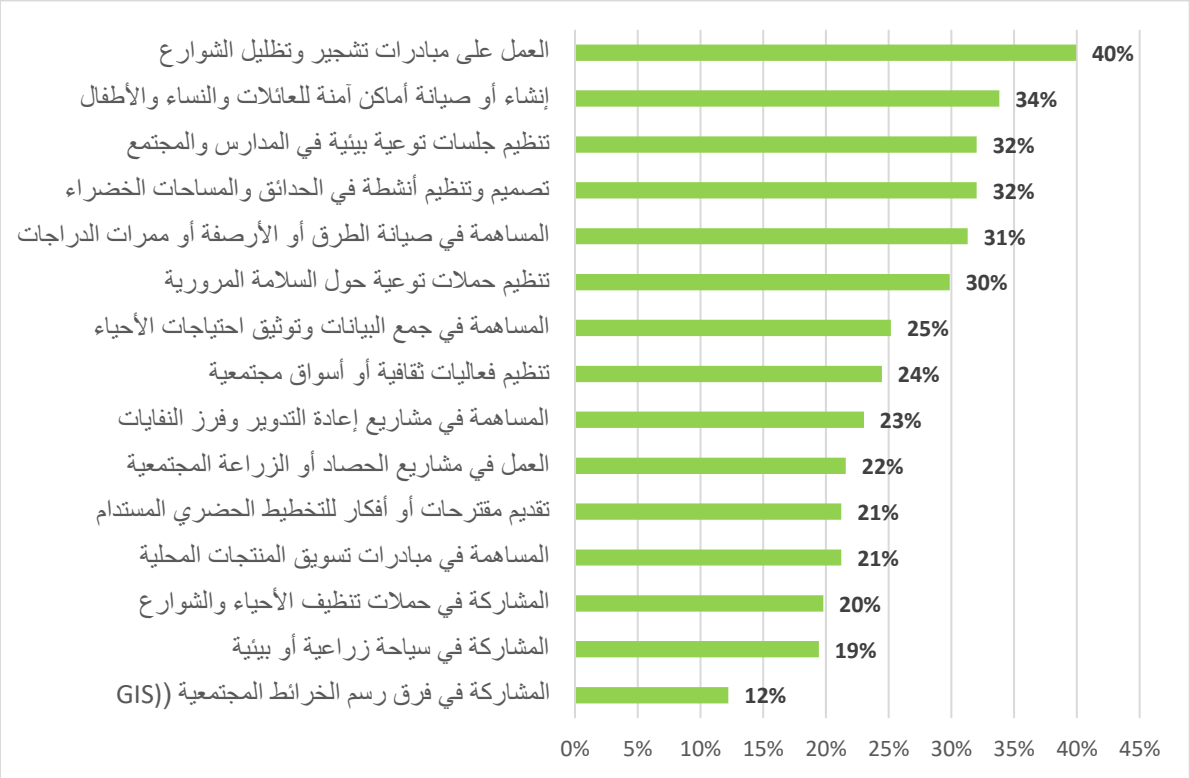

شكل 15: أنشطة المشاركة المجتمعية المفضلة

ولتعزيز الحوكمة التشاركية، يرى أحد الخبراء ضرورة تفعيل دور الأعضاء المُنتخبين في المجلس البلدي بشكل أكبر للانخراط في المشاريع التنموية والبلدية في المفرق، قائلاً:

"في آخر 5 مجالس بلدية لم أسمع عن أي مجلس بلدي تواصل مع المواطنين عبر الاستبيانات أو الاجتماعات لأخذ آرائهم حول قضايا تمس حياتهم. واليوم تجد في كل بيت في المفرق 3 أو 4 أفراد من حملة شهادات البكالوريوس بالحد الأدنى. النّاس اليوم عندها القدرة على اتخاذ القرار ومساعدة البلدية في تخطيط مشاريعها التنموية".

ويرى مُمثّل آخر أن المجالس المنتخبة هي مُمثّل استراتيجي للسكان، بينما يلزم على المستوى التنفيذي الداخلي تفعيل أكبر للتشاركية، مقترحاً تأسيس تحالف كامل بين مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال الثقافة أو التنمية مع وحدات التنمية والثقافة في البلدية حيث يمكن أن تمثل هذه الجمعيات هيئات استشارية تساند البلدية في وضع خطط وآليات تنفيذ للمبادرات المحلية. وأضاف أن الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني مستعدة للتنسيق والترتيب لهذه الأنشطة مع المجتمع المحلي. وسلّط الضوء على فكرة الاستفادة من تجارب الشبكات المجتمعية مثل شبكات الحماية المجتمعية واللجان المجتمعية والشبابية، وتعزيز تعاونها مع البلدية في تنفيذ المبادرات على نحو يعزز مفهوم المشاركة والانتماء وهو أهم من التنفيذ نفسه على حد تعبيره. فيما أشار آخر إلى أهمية بناء شبكات مجتمعية من الأبطال المحليين والدوائر الحكومية والسكان والقادة الدينيين كأئمة الجوامع والشباب، وهي مبادرة غير مكلفة يمكن من خلالها استثمار طاقات الشباب الأردني وإبداعاتهم خاصة مع تعدد تخصّصاتهم ومجالاتهم وتخلصهم من ثقافة العيب والعديد من الحدود التقليدية السلبية. وأشار اثنين من الخبراء إلى ضرورة إدماج ذوي الإعاقة في الأنشطة التطوعية والإنتاجية بشكل خاص وهو ما يُساهم في تحسين صحتهم النفسية على نحو كبير.

فيما علّق مدير إحدى الجمعيات:

"البلدية اليوم تجاوزت مجرد تقديم وصيانة خدمات الطرق والمياه والإنارة وإدارة النفايات، البلدية اليوم هي جزء من حياة أي مواطن في المنطقة داخل حدودها الإدارية".

داعيا إلى مستوى أكبر من التشاركية في صنع القرار واستخدام أكبر للتكنولوجيا الحديثة. كما يرى أحد المشاركين ضرورة وضوح دور البلدية في أي مبادرة أو نشاط لضمان انطلاقها. فيما يرى آخر أن تنفيذ البلدية للمبادرة بشكل أساسي وترك مجال محدود للمجتمع المحلي للمشاركة يقتل المبادرة.

شارك أحد ممثلي الجمعيات مبادرة "النشمي ما يرمي" كأحد الأمثلة على المبادرات المحفزة على الحفاظ على النظافة العامة والتي تمت بالتعاون بين المجتمع المدني والناشطين، ولكنها اقترنت بإطار

زمني محدود ثم انتهت سريعا. مشيرا إلى عدم توفر الإمكانيات والدعم المادي على الدوام لدعم استمرار هذه المبادرات، وتحفيز التغيير انطلاقاً من أقرب مستوى محلي (الحي الذي أعيش فيه). من ناحية أخرى سلّط أكثر من خبير الضوء على الحاجة لرفع الوعي وتعديل السلوك عبر تفعيل القوانين لتصحيح الأخطاء. إذ إن الحملات وحدها لا تكفي، بل يجب أن يصاحبها تثقيف إلكتروني عبر صفحات البلدية حول موضوع النظافة وأثر النفايات. فضلاً عن توفير سِلال النفايات الصغيرة في مختلف شوارع المدينة.

وعند البحث في أطر التواصل مع المجتمع المحلي تبين وجود ثغرات في التواصل الفعال والمستمر مع المجتمع المحلي عبر منصات التواصل الاجتماعي أو رسائل الهاتف. علاوة على ذلك، شجع أحد الخبراء التواصل الوجاهي المستمر بين السكان والبلدية. والذي يؤكد للمجتمع المحلي تشجيع المسؤولين وخاصة رئيس البلدية لهذه المبادرات مما يعزز فرص استمرار هذه الأنشطة.

يرى عِدّة خبراء امتلاك أهل المفرق لروح التطوع، فيما دعا أحدهم إلى الاستفادة من دور منصة نحن للتطوع، وتفعيل الصلات مع المؤسسات المحلية مثل المراكز الشبابية والمدارس لتنفيذ حملات التطوع المجتمعي. إلا أنه بشكل مثير للاهتمام، يعتقد أحد ممثلي الجمعيات أن حافز التطوع اليوم من دون مقابل قد تراجع بشكل عام لدى المجتمع، وتغيّر مفهوم التطوع على نحو سلبي في بعض الأحيان. وهو ما يستدعي بحث سبل تطوع ومشاركة مجتمعية جديدة وتلبي خيارات السكان المحليين.

بشكل عام، ظهر حماس الخبراء لتفعيل تطوع فئات الشباب والمهندسين وأصحاب الخبرات التقنية لتحقيق منفعة نوعية للبلدية بشكل مستمر. كما علّق ممثل دائرة الخدمات الهندسية أن تطوع المهندسين سيقدم الدعم الفني والتقني لموظفي البلدية ويُساعدهم على تطوير قدراتهم على متابعة الأعمال اليومية مع المقاولين وتطبيق الكودات الهندسية حسب الأصول والمساهمة في حساب الكميات ودراسة العطاءات وجداول الكميات ومشاركة الكوادر بالإشراف والتنفيذ. من ناحية يكتسب المهندسون الشباب خبرة عملية، ومن الناحية الأخرى، تُنجِز البلدية العديد من مهامها على نحو فعال.

تظهر أهمية تطوع فئة الخبراء والتقنيين بشكل خاص خلال مسح الاحتياجات الحالي من ورود مثالين لمبادرات شبابية من مهندسَين اثنين من شباب المفرق يُقدّم كل منهما حلاً لتحدٍ ملح لسكان المفرق، الأول في مجال تنظيم النقل العام في الضواحي ورفع كفائته، والثاني في مجال الحدائق العامة والمساحات الخضراء. مع تحقق مستوى تقني ملفت في كلا المبادرتين اللتين عالجتا مشاكل ملحة في مدينة المفرق، إلا أنه لم يُكتب لكليهما الخروج إلى النور في مدينة المفرق وهو ما يستدعي جهوداً مكثفة لفهم تحديات ومثبطات هذا النوع من المبادرات ووضع آليات لتشجيع ومساعدة الشباب المميزين والشغوفين على تحسين مدينتهم على الدوام.

النتائج العامة

بناءً على التحليل الشامل للاستبيان المجتمعي والمقابلات المعمقة مع الخبراء والمؤسسات، يمكن استخلاص النتائج العامة التالية حول احتياجات مدينة المفرق وتحدياتها الحالية:

1. **نمو سكاني متسارع لا يواكبه نمو متكافئ في الخدمات والفرص:** يعاني المجتمع المحلي ومؤسسات الإدارة المحلية بشكل متزايد من تحديات مرتبطة بضغط النمو السكاني المتسارع (الانفجار السكاني) واللجوء السوري، مما فاقم العبء على الخدمات الأساسية والبنى التحتية القائمة التي صُممت لسعة سكانية أقل بكثير.
2. **نقص حاد في المساحات الخضراء والخدمات البيئية:** أظهر السكان والخبراء اتفاقاً شبه شامل بأن مدينة المفرق تعاني من ضعف شديد في الحدائق، أماكن اللعب، والمناطق الخضراء. ومما يُفاقم المشكلة نقص الصيانة وضعف الخبرة في اختيار الأشجار المناسبة وعدم استدامة المبادرات السابقة.
3. **تحسن نسبي في الطرق والإنارة يقابله حاجة لصيانة منتظمة:** رغم رضا السكان النسبي عن الطرق والإنارة، إلا أن صيانة الشوارع والأرصفة وجودتها ومتابعة معالجة الأعطال ما تزال تحدياً رئيسياً، خصوصاً في الأحياء البعيدة عن مركز المدينة.
4. **النقل العام جيد في المركز وضعيف في الأحياء والضواحي:** خدمة النقل العام مقبولة داخل مركز المدينة، لكنها غير كافية داخل الأحياء والضواحي الأبعد وبينها، مما يزيد الكلفة على السكان ويؤثر على الطلبة والعمال وذوي الدخل المحدود.
5. **تحديات كبيرة في إدارة النفايات والصرف الصحي:** ارتفاع نسبة عدم الرضا عن النظافة، امتلاء الحاويات، ضعف التوزيع، وضعف الالتزام المجتمعي من أبرز الملاحظات. بعض مناطق المفرق تفتقر للصرف الصحي، أو تتعرض لفيضانات الشتاء.
6. **أولوية واضحة للمشاريع الاقتصادية والزراعية الصغيرة**: يرغب أغلب السكان المشاركون في مشاريع مدرة للدخل خاصة في مجال الزراعة والصناعات المنزلية والتدوير. ومن الحاجات الرئيسية لتأسيس هذه المشاريع التمويل والتدريب والتسويق.
7. **أولويات مجتمعية مترابطة:** رغم تباين تصنيف الأولويات بين فئات المجتمع (التي ركزت على المشاريع الاقتصادية) والخبراء (الذين ركزوا على البنية التحتية)، فإن النتائج تكشف ترابطاً وثيقاً بين مجالات التنمية. فتحسين البنية التحتية (الطرق، الصرف الصحي) وزيادة المساحات الخضراء ليست مجرد خدمات، بل هي داعم أساسي للنشاط الاقتصادي والسياحي وتحسين جودة الحياة.

8. **ثروة مجتمعية غير مستغلة:** يُظهر التقرير وجود رأس مال بشري واجتماعي كبير غير مستغل، يتمثل في:
    - رغبة عالية في التطوع والمشاركة المجتمعية (89%)
    - اهتمام كبير بالمشاريع المدرة للدخل (89%)
    - وجود مبادرات وأفكار شبابية ومهنية متميزة لم تجد طريقها للتنفيذ
    - وجود شبكات مجتمعية وروح تعايش وتنوع يمكن البناء عليها لتعزيز التماسك الاجتماعي
9. **تحديات مؤسسية ومالية حاسمة:** تعمل البلدية تحت وطأة تحديات مالية كبيرة (مديونية عالية، ضعف الإيرادات)، وتحديات تنظيمية (التخطيط يتبع النمو العمراني، ضعف التنسيق بين الجهات)، مما يحد من قدرتها على الاستجابة السريعة والفاعلة للاحتياجات المتزايدة.
10. **مكاسب واعدة في التحول الرقمي والأداء المؤسسي:** سجلت البلدية تقدماً ملحوظاً في تبني التحول الرقمي (النافذة الواحدة، 40 خدمة إلكترونية)، وهو اتجاه إيجابي يجب تعزيزه وتوسيعه، مع التركيز على رفع وعي المواطنين بهذه الخدمات. كما أن هناك حاجة لتسريع الإجراءات وتحسين الشكاوى وتطوير استراتيجية التواصل مع المواطنين.
11. **ضرورة اتباع النهج التشاركي كاستراتيجية:** أكدت جميع الأدلة على أن الحلول التصحيحية المؤقتة (مثل حملات النظافة) دون مشاركة مجتمعية حقيقية وتغيير في السلوك تبقى ذات أثر محدود. كما أن نجاح أي مشروع مستقبلي مرهون بمدى إشراك المجتمع المحلي في تصميمه تنفيذه وإدارته.
12. **وجود فرص استثمارية غير مستغلة:** تمتلك البلدية أصولاً يمكن توظيفها، إضافة إلى إمكانيات عالية لإقامة شراكات مع القطاع الخاص في إنشاء مشاريع الحدائق وإدارة النفايات والمراكز الخدمية.

التوصيات الاستراتيجية للبلدية والشركاء المحليين

بناءً على النتائج أعلاه، تُستخلص التوصيات التالية إطاراً لعمل البلدية:

1. **الاستثمار في التخطيط الحضري الاستباقي:**
   - العمل على تحديث المخطط الحضري للمدينة ليكون أداة توجيهية استباقية للتنمية قبل التوسع العمراني، عوضا عن الاستجابة المباشرة للمتغيرات. خصوصاً في المناطق القريبة من وادي المفرق.
   - تعزيز صيانة الطرق وفق خطة زمنية واضحة وربطها بنظام بلاغات إلكتروني.
   - تطوير مسارات للمشي في الأحياء الأكثر كثافة.
2. **مجال البيئة وإدارة النفايات:**
   - إعادة توزيع الحاويات وفق الكثافة السكانية باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS).
   - اعتماد نموذج تشاركي يجمع بين البلدية والمجتمع المحلي والمدني لحملات النظافة المستدامة.
3. **تحسين النقل العام:**
   - إعداد "خريطة مسارات" للنقل العام تُنشر رقمياً وبشكل مطبوع.
   - إنشاء نقاط توقف مظلّلة في الأحياء.
   - دراسة إمكانية تشغيل خدمة نقل ديناميكي على الطلب (Demand-driven) كما أشار الخبراء.
4. **المشاريع الاقتصادية والزراعية:**
   - تأسيس حاضنة أعمال بلدية للمشاريع الصغيرة باستغلال مبنى أو قطعة أرض مملوكة للبلدية.
   - دعم المشاريع الزراعية عبر توفير أراضٍ بلدية للزراعة المجتمعية.
   - إطلاق برنامج تدريب بالتعاون مع الزراعة والبحوث الزراعية والتدريب المهني.
5. **إنشاء حدائق عامة وتوسيع رقعة المناطق الخضراء:**
   - متابعة مشروع الحديقة الذي أعلن عنه رئيس الوزراء مطلع العام 2025. محاولة تصميمها لتكون حديقة عامة متعددة الاستخدامات وفق نموذج شراكة مع القطاع الخاص تشمل ملاعب، مسارات، خدمات تجارية

- إنشاء أو تأهيل حدائق صغيرة (جيوب خضراء) في أحياء مختلفة، مع التركيز على التشجير بالأنواع الأصيلة والمتحملة للجفاف، وتوفير مقاعد وجلسات بسيطة. تصميم وتنفيذ كل حديقة بمشاركة سكان الحي.
- تطوير "دليل إرشادي للزراعة والتشجير في المفرق" يُحدّد الأنواع النباتية الملائمة للمناخ والتربة.

6. **تطوير وتنفيذ خطة استثمارية للأصول البلدية وتعزيز العلاقة مع القطاع الخاص:**
   - وضع خطة شاملة لتحديد وتصنيف وتوظيف جميع الأصول المملوكة للبلدية (أراضي، مباني، مشاريع مثل التلفزيون الرقمي) لتحقيق عوائد مالية مستدامة، إما عبر التأجير، أو الشراكة مع القطاع الخاص أو إنشاء شركة استثمارية بلدية.
7. **تعزيز الحوكمة التشاركية والمجتمعية بشكل مؤسسي:**
   - تفعيل دور أعضاء المجلس البلدي المنتخبين في قنوات التواصل مع المجتمع.
   - إنشاء "تحالف مؤسسات المجتمع المدني" كهيئة استشارية دائمة للبلدية في مجالات الثقافة والتنمية.
   - إنشاء "بنك المهارات المجتمعي" لتوثيق خبرات المتطوعين وتنظيم وتوجيه طاقاتهم ضمن مجالات وتخصصات متعددة.
   - تشكيل شبكة مجتمعية تضم الشباب، الجمعيات، والقيادات الدينية لدعم المبادرات.
   - اعتماد آليات محددة ومنتظمة للمشاركة المجتمعية (سنوية أو نصف سنوية) تشمل تطبيق استبيانات تقييم الاحتياجات المجتمعية وتنظيم اجتماعات استماع في الأحياء.
8. **إعطاء أولوية قصوى للمشاريع ذات "التأثير المزدوج":** التركيز على المشاريع التي تجمع بين تحقيق حاجة خدمية ملحة (مثل النظافة، المساحات الخضراء) وخلق فرص دخل أو تطوع مجتمعي، مثل مشاريع التشجير المجتمعي المدعومة بمشاتل صغيرة، أو إدارة النفايات القابلة لإعادة التدوير بمشاركة جمعيات محلية.
9. **معالجة التحدي المالي عبر الشراكة والابتكار:**
   - السعي الجاد نحو نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لإدارة وتشغيل الخدمات (النفايات، الحدائق الاستثمارية).
   - دراسة وإحياء الأفكار والمبادرات الشبابية المبتكرة التي لم تتلقى القدر الكافي من الاهتمام سابقاً (مثل تطبيقات النقل، حدائق خط السكة).
   - العمل على تسوية الديون المستحقة من المواطنين بخطط سداد مرنة، لتحسين السيولة المالية.

10. **اعتماد آليات واضحة ومحددة في التنسيق الفعال:** تعزيز آلية التنسيق المؤسسي مع جميع الجهات الخدمية (سلطة المياه، الكهرباء، سكة الحديد) بناءً على النموذج الموحد لوزارة الإدارة المحلية، لمنع التكاليف غير المتوقعة.
11. **مواصلة وتسريع التحول الرقمي والتطوير المؤسسي:**
    - استكمال التحويل الرقمي لكافة الخدمات والإجراءات البلدية القابلة لذلك.
    - تطوير استراتيجية تواصل وإعلام بلدي فعالة لتوعية المواطنين بالخدمات الإلكترونية ونتائج المشاركة المجتمعية.
    - تنفيذ برامج إحلال وتدريب مستمرة للكوادر، بالاستفادة من شراكات التدريب مع نقابة المهندسين والمؤسسات الأكاديمية.

المشاريع والمبادرات المقترحة

يبين الجدول التالي مجموعة من المشاريع المقترحة، مستمدة من تحليل احتياجات المجتمع المحلي والخبراء في مدينة المفرق لعام 2025. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن هذه المقترحات في إطار استراتيجي وما يزال تطبيقها مرهوناً بالمزيد من البحث والتحليل من أعضاء المجلس البلدي وممثلي المجتمع المحلي وفقا للأولويات النهائية وإمكانية التنفيذ.

الاحتياج التنموي	اسم المشروع/ المبادرة	وصف المشروع	التأثير	الضرورة	الإطار الزمني للتنفيذ	الشركاء المحتملون	أدوار مقترحة للمجتمع المحلي
نقص المساحات الخضراء وضعف التشجير	"حديقة الحي" التشاركية	إنشاء أو تأهيل حدائق صغيرة (جيوب خضراء) في أحياء مختلفة، مع التركيز على التشجير بالأنواع الأصيلة والمتحملة للجفاف.	80%	80%	3-6 أشهر لكل حديقة	الجمعيات المحلية في كل حي، المدارس، ناشطون بيئيون.	التصميم التشاركي للحديقة. المشاركة في أعمال الزراعة والتشجير (أيام تطوع). تشكيل "لجنة أهالي" للعناية الدورية بالحديقة (الري، النظافة).
	مشروع "حديقة المفرق الكبرى" (200 دونم)	متابعة مشروع الحديقة الذي أعلن عنه رئيس الوزراء مطلع العام 2025 بالاتصال المستمر مع جامعة آل البيت.	95%	85%	2–4 سنوات	وزارة التخطيط، القطاع الخاص، جامعة آل البيت	المشاركة في التشجير، الحماية المجتمعية، التشغيل الجزئي

	برنامج "تشجير المفرق"	اختيار وزراعة أنواع أشجار ملائمة للمناخ، مع تصميم واعتماد دليل نباتات خاص بالمفرق، وتنفيذ حملات تشجير مستمرة	80%	85%	6 أشهر– 2 سنة	الزراعة، GIZ، الجمعيات	التشجير والصيانة والمتابعة التطوعية
ضعف إدارة النفايات والنظافة العامة	"حارتي نظيفة" – نظام النقاط المحفّزة	برنامج مجتمعي يقسم المدينة لأحياء/ فرق، يتنافسون على الحفاظ على نظافة حاراتهم. يتم رصد النقاط عبر تقارير دورية أو تطبيق. الأحياء الفائزة تحصل على حوافز رمزية: تحسين إنارة، أشجار أو تمويل لمشروع صغير يختارونه.	80%	85%	يبدأ خلال 3 أشهر، ويستمر كبرنامج دائم	الجمعيات الشبابية، المراكز الشبابية، المؤثرون على وسائل التواصل الاجتماعي، شركات القطاع الخاص (رعاية).	تشكيل فرق تنظيف وتوعية في كل حي. الرصد والتقييم المتبادل بين الأحياء. المشاركة في فعاليات التوعية.
	مركز فرز النفايات المصغّر	إنشاء مركز صغير للفرز الأولي للورق والبلاستيك بالتعاون مع مدارس وجمعيات	85%	80%	6–12 شهر	GIZ، الجمعيات، المدارس	الفرز، الحملات التوعوية
	الإدارة المبتكرة للنفايات بالشراكة مع القطاع الخاص	خصخصة ملف إدارة النفايات وتسليمه لشركة خاصة	95%	85%	6–12 شهر	غرفة التجارة، شركات خاصة، عمال لجمع نفايات	الفرز، الحملات التوعوية

تنمية المشاريع الاقتصادية وتمكين الشباب والنساء	"حاضنة المفرق للأعمال الصغيرة"	منصة/مساحة تقدمها البلدية (مبنى مؤجر أو أرض) بالشراكة مع مؤسسات التمويل والتدريب، لتقديم حزمة متكاملة للشباب الراغبين ببدء مشاريع صغيرة في المجالات ذات الأولوية (الزراعة المجتمعية، التصنيع الغذائي، التدوير، السياحة البيئية).	90%	85%	الإطلاق خلال 6 أشهر، التشغيل مستمر	غرفة تجارة المفرق، صندوق التنمية والتشغيل، مؤسسات التمويل الأصغر، مديرية الزراعة، الجامعات.	تقديم أفكار المشاريع والالتحاق بالبرنامج المشاركة كمدربين أو مرشدين للدفعات الجديدة. التسويق للمنتجات المحلية عبر قنواتهم.
	تمكين المشاريع المنزلية التي تقودها النساء	دعم السيدات صاحبات المشاريع المنزلية في إنتاج الغذاء المنزلي والصناعات اليدوية (تدريب + تسويق)	85%	85%	1–2 سنة	التنمية، الصناديق المانحة، التدريب المهني	المشاركة بالمشاريع والتسويق
	"مزرعة بلدية مشتركة"	تخصيص قطعة أرض بلدية للزراعة المجتمعية وإنتاج الخضار	80%	80%	1–2 سنة	مديرية الزراعة، مركز البحوث الزراعية	العمل الزراعي المباشر
ضعف التخطيط العمراني	"مخطط الحي الذكي" –	مشروع يستخدم أدوات بسيطة تطبيقات مفتوحة المصدر (GPS) بالتعاون مع متطوعين من	75%	80%	4-8 أشهر	نقابة المهندسين (فرع المفرق)، طلاب كليات	المشاركة كمتطوعين في جمع البيانات الميدانية. المشاركة في ورش العمل

والبنى التحتية في الأحياء الجديدة	رسم الخرائط المجتمعية	السكان والمهندسين الشباب، لرسم خريطة دقيقة لاحتياجات وأولويات كل حي (نقاط ضعف الطرق، أماكن تجمع المياه، مواقع مقترحة للخدمات). تكون هذه الخرائط مدخلاً لخطط صيانة وتطوير البلدية.				الهندسة والتخطيط في جامعة آل البيت، منصات التقنية المفتوحة.	لتحديد الأولويات على الخريطة. المراجعة والتصديق على الخرائط النهائية.
ضعف صيانة الطرق	برنامج إعادة تأهيل طرق الأحياء	صيانة منهجية للشوارع الداخلية، الأرصفة، والإنارة وفق خريطة أولويات	%90	90%	2–1 سنة	الأشغال العامة، مجلس المحافظة	رصد البلاغات المجتمعية، المتابعة
ضعف خدمات النقل العام في الضواحي	مشروع "النقل على الطلب- Demand driven"	تشغيل خطوط باصات صغيرة تعمل وفق تطبيق هاتفي يخدم الأحياء غير المخدومة بشكل مرضي	85%	75%	12-6 شهراً للدراسة والإطلاق	تعاونيات النقل، شركات القطاع الخاص للنقل، وزارة النقل، مبادرة تطبيق النقل.	المشاركة في استطلاعات تحديد المسارات والأوقات المناسبة. الترويج للخدمة والالتزام باستخدامها لضمان استمراريتها. تقديم تغذية راجعة مستمرة لتحسين الخدمة.
	خارطة النقل العام في المفرق	لتنظيم وبناء خارطة لمسارات النقل العام المختلفة كمرجع للمواطنين لتنظيم تنقّلهم عبرها.	70%	70%	6-3 أشهر	تعاونيات النقل، شركات القطاع الخاص للنقل، وزارة	المشاركة في استطلاعات تحديد المسارات والأوقات المناسبة. تقديم تغذية راجعة مستمرة لتحسين الخدمة.

						النقل، مبادرة تطبيق النقل.	
تعزيز التماسك الاجتماعي والمبادرات الثقافية	"سوق المفرق التراثي الدوري"	تنظيم سوق مفتوح شهري/ ربع سنوي/ موسمي في موقع دائم أو متجول (مثل ساحة البلدة القديمة أو بجانب حديقة مقترحة)، يعرض منتجات المزارعين والحرفيين المحليين، ويقترن بفعاليات فنية وترفيهية بسيطة (عزف، رواية قصص، ألعاب شعبية).	80%	70%	يبدأ خلال شهرين، ويستمر شهرياً	جمعيات الحرف اليدوية، جمعيات المزارعين، الفرق الفنية المحلية، القطاع الخاص (رعاية الأكشاك).	المشاركة كبائعين لمنتجاتهم. التطوع في تنظيم الفعاليات وإدارة السوق. الحضور والدعوة لدعم السوق المحلي.
	مهرجان "نسيج المفرق" الثقافي السنوي	مهرجان ثقافي، فني يعرض منتجات السكان ويعزز الاندماج	%80	65%	سنوي	وزارة الثقافة، الجمعيات	المشاركة في التنظيم والعروض
	مسار "قصة المفرق" السياحي	تنظيم مسار سياحي يمر بأبرز المواقع الأثرية والمعالم التاريخية المهمة في المدينة	%75	%65	موسمي	وزارة الثقافة، وزارة السياحة، الجامعات	المشاركة في التنظيم والعروض

تحسين جودة الخدمات الإلكترونية والتواصل	"سفراء الخدمات الإلكترونية"	تدريب مجموعة من المتطوعين من مختلف الفئات العمرية (شباب، كبار سن) على استخدام الخدمات الإلكترونية للبلدية، ليقوموا بدور "السفراء" في أحيائهم ومراكزهم (كالمساجد، الجمعيات) لمساعدة الآخرين في إنجاز معاملاتهم الإلكترونية.	%70	%70	يبدأ خلال 3 شهور، ويستمر شهرياً	محطات الراديو والأخبار المحلية، المراكز الثقافية المحلية	المشاركة في التنظيم وتقديم المعلومات اللازمة للفئات المستهدفة في المجتمع المحلي.
تعزيز وتطوير التطوع	منصة/ بنك "مهارات المفرق"	منصة تجمع مهارات المتطوعين وتربطهم بالمشاريع البلدية. تفعيل تطوع فئات الشباب والمهندسين وأصحاب الخبرات التقنية لتحقيق منفعة نوعية للبلدية بشكل مستمر.	%80	%80	6–3 أشهر	منصة نحن، الجامعات، الجمعيات المحلية، نقابة المهندسين الأردنيين	التسجيل، تقديم الخبرات